

## مذكرة لسحب الثقة من وزير الصحة تفاقم متاعب الحكومة الأردنية

عمان - قال النائب الأردني رائد سميرات الأحد إنه سيقدم مذكرة نيابية لسحب الثقة من وزير الصحة فارس الهواري، ما يفاقم متاعب الحكومة الأردنية التي تواجه أزمة اقتصادية وتخشى هزة اجتماعية تعصف بها.

وتأتي مذكرة سحب الثقة على خلفية حادثة انقطاع الكهرباء عن مستشفى الجاردنز في العاصمة عمان، والتي تزامنت مع تسجيل حالتها وفاة في المستشفى.

وأشار سميرات إلى أن "وزير الصحة يعمل استعراض بعيد الأضحي المبارك ويستخف بعقول الأردنيين بفقده المستشفيات والمراكز الصحية للوقوف على النواقص من كادر طبي وأجهزة طبية وأدوية ومستلزمات طبية، وكأنه أتى على هذه الحكومة من دولة أخرى ولا يعلم عن مشاكل المستشفيات والمراكز الصحية كأنه لا توجد عنده تقارير من وزراء سابقين بحاجة تلك المستشفيات والمراكز الصحية، وكأنه لا يوجد لديه كادر إداري متخصص يعلم بمشاكل المستشفيات والمراكز الصحية".

وتساءل "لماذا نستمر في استنجاار المستشفيات الخاصة بكادر خاص ونحن لدينا أربعة مستشفيات ميدانية مغلقة؟". وأشار إلى أن "هذا الاستعراض وعدم تشغيل المستشفيات الميدانية أديا إلى كارثة مستشفى الجاردنز"، مؤكدا "ساقوم بسحب الثقة من وزير الصحة حسب القانون والنظام الداخلي لمجلس النواب، كون مجلس النواب جهة رقابية وصاحب قرار بخصوص ما حدث".

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن الأمانة العامة للمجلس القومي للحوادث والتحقيق والتحرر عن الملفات الطبية للمقوفين وأية أدلة تساعد في التحقيق. وبيّنت أنه جرى الكشف عن جثتي المتوفين الإثنين وإرسالهما إلى المركز الوطني للطب الشرعي في مستشفى البشير للوقوف على سبب الوفاة، ولفتت إلى أنه يجري الاستماع إلى الشهود والطواقم الطبي والمرضين.

ونقلت قناة الملكة الأردنية عن الهواري القول إن "الوفاة الأولى حدثت قبل 20 دقيقة من انقطاع الكهرباء عن مستشفى الجاردنز، فيما حدثت الوفاة الثانية بعد ساعة ونصف الساعة من الانقطاع"، موضحة أن الحالة الصحية للضحية كانت صعبة.

ولا تُعد هذه الحادثة الأولى من نوعها في الأردن، ففي 13 مارس الماضي توفي سبعة مرضى في مستشفى السلط

وتقول مصادر سياسية إن شروط ميقاتي للقبول بتشكيل الحكومة هي نفسها التي تمسك بها الحريري في تشكيل حكومته وأدت في نهاية المطاف إلى اعتذاره.

ويشير هؤلاء إلى أن طرح اسم ميقاتي اقترن بسلسلة شروط تختص بعدم القبول بالزول تحت السقف الذي أرساه الحريري قبل اعتذاره حينما

وقال إنه اعتذر لأنه رفض التوقيع على حكومة ميشال عون. ويحصل تيار المستقبل برئاسة الحريري وكتل سياسية أخرى رئيس الجمهورية وتياره الوطني الحر برئاسة صهره جبران باسيل إضافة إلى حزب الله مسؤولية الفشل في تشكيل حكومة، منهيين إياهم بمحاولة السيطرة على الحكومة المرتقبة بنيل "الثالث المعطل" الذي يسمح لهم بالتحكم في قراراتها وتعطيل أداؤها إذا ما اختلف مع مصالحهم.

وأعرب البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي عن أمله أن تسفر الاستشارات النيابية لتسمية رئيس الحكومة الإثنين عن تكليف شخصية وطنية وإصلاحية يثق بها الشعب المنتخب والباحث عن التغيير الحقيقي، ويرتاح إليها المجتمع العربي والدولي المعنيين بمساعدة لبنان للخروج من ضائقته المادية ومن الانهيار.

وقال الراعي إن "جميع التبريرات التي تقدم لا تقنع أحدا رغم قانونية البعض منها، لأن هناك من يتذرع بالدستور لالتفاف على العدالة، ولهذا السبب طالبنا، إذا اقتضى الأمر، بتحقيق دولي يضع الجميع أمام مسؤولياتهم ويحول دون تهرب أي متهم".

وتتراجع مؤسسات الدولة، فما قيمة حقوق الطوائف أمام الخطر الداهم على لبنان؟

وأضاف أن "مشاكل اللبنانيين لا تحل بمد اليد إلى ودائعهم المالية بل بتحرير القرار السياسي، واتباع نهج وطني ودبلوماسي وأمني مختلف، نهج يفتح آفاق الحلول الصحية، ويتأينا بالمساعدات المالية، ويعيد لبنان إلى دورة الاقتصاد العالمي، ويخرجه من محور العزلة المناهض لمصلحته".

وأكد أن "موقع لبنان الطبيعي هو الحياض الإيجابي الناشط بحسن العلاقة مع الجميع، وبلعب دور الاستقرار في المنطقة، وتعزيز القضايا المشتركة".

وقدم الحريري للرئيس عون في التاسع من ديسمبر الماضي تشكيلة حكومية من 18 وزيرا لم يرص بها، ثم قدم له تشكيلة ثانية من 24 وزيرا في 14 يوليو الحالي، وفي اليوم التالي قدم الحريري إلى رئيس الجمهورية اعتذاره عن تشكيل حكومة جديدة بعد طلبه تعديلات على التشكيلة الحكومية الأخيرة التي قدمها له.

ويشهد لبنان منذ نوفمبر عام 2019 أزمة مالية واقتصادية تعد من أسوأ عشر أعوام عالمية وربما ضمن إحدى أشد ثلاث أزمات منذ منتصف القرن التاسع عشر في غياب لأي أفق للحل، بحسب تحذير البنك الدولي في يونيو الماضي.

## ميقاتي يضع شروطه على عون قبل القبول بتكليف تشكيل الحكومة

### فرنسا ترفع سيف العقوبات عن ساسة لبنان لتشكيل الحكومة الجديدة



#### شروط ضد التعطيل

وكان الرئيس اللبناني أعلن الأسبوع الماضي إجراء الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس مكلف بتشكيل حكومة جديدة الإثنين.

ويشهد لبنان أزمة سياسية حالت دون تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة حسان دياب في 10 أغسطس الماضي على خلفية انفجار هز مرفأ بيروت في الرابع من نفس الشهر، واعتذار رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري عن عدم تشكيل حكومة جديدة الأسبوع الماضي.

وتم تكليف الحريري في 22 أكتوبر الماضي بتشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة دياب.

وقدم الحريري للرئيس عون في التاسع من ديسمبر الماضي تشكيلة حكومية من 18 وزيرا لم يرص بها، ثم قدم له تشكيلة ثانية من 24 وزيرا في 14 يوليو الحالي، وفي اليوم التالي قدم الحريري إلى رئيس الجمهورية اعتذاره عن تشكيل حكومة جديدة بعد طلبه تعديلات على التشكيلة الحكومية الأخيرة التي قدمها له.

ويشهد لبنان منذ نوفمبر عام 2019 أزمة مالية واقتصادية تعد من أسوأ عشر أعوام عالمية وربما ضمن إحدى أشد ثلاث أزمات منذ منتصف القرن التاسع عشر في غياب لأي أفق للحل، بحسب تحذير البنك الدولي في يونيو الماضي.

وتترنح مؤسسات الدولة، فما قيمة حقوق الطوائف أمام الخطر الداهم على لبنان؟

وأضاف أن "مشاكل اللبنانيين لا تحل بمد اليد إلى ودائعهم المالية بل بتحرير القرار السياسي، واتباع نهج وطني ودبلوماسي وأمني مختلف، نهج يفتح آفاق الحلول الصحية، ويتأينا بالمساعدات المالية، ويعيد لبنان إلى دورة الاقتصاد العالمي، ويخرجه من محور العزلة المناهض لمصلحته".

وأكد أن "موقع لبنان الطبيعي هو الحياض الإيجابي الناشط بحسن العلاقة مع الجميع، وبلعب دور الاستقرار في المنطقة، وتعزيز القضايا المشتركة".

وقال الراعي إن "جميع التبريرات التي تقدم لا تقنع أحدا رغم قانونية البعض منها، لأن هناك من يتذرع بالدستور لالتفاف على العدالة، ولهذا السبب طالبنا، إذا اقتضى الأمر، بتحقيق دولي يضع الجميع أمام مسؤولياتهم ويحول دون تهرب أي متهم".

وقال إنه اعتذر لأنه رفض التوقيع على حكومة ميشال عون.

ويحصل تيار المستقبل برئاسة الحريري وكتل سياسية أخرى رئيس الجمهورية وتياره الوطني الحر برئاسة صهره جبران باسيل إضافة إلى حزب الله مسؤولية الفشل في تشكيل حكومة، منهيين إياهم بمحاولة السيطرة على الحكومة المرتقبة بنيل "الثالث المعطل" الذي يسمح لهم بالتحكم في قراراتها وتعطيل أداؤها إذا ما اختلف مع مصالحهم.

وأعرب البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي عن أمله أن تسفر الاستشارات النيابية لتسمية رئيس الحكومة الإثنين عن تكليف شخصية وطنية وإصلاحية يثق بها الشعب المنتخب والباحث عن التغيير الحقيقي، ويرتاح إليها المجتمع العربي والدولي المعنيين بمساعدة لبنان للخروج من ضائقته المادية ومن الانهيار.

وقال الراعي خلال ترؤسه قُداس الأحد في الصرح البطريركي الصيفي إلى "تسهيل التشكيل وعدم تكرار لعبة الشروط وبدعة الاجتهادات وتنازع الصلاحيات".

وأكد أن "الوضع لا يحتمل البحث عن جنس الحقوق والصلاحيات، والبلد يسقط في الفقر، وتنتشر فيه الفوضى،

ينتظر أن يعلن الإثنين في لبنان عن تكليف رئيس حكومة جديد خلفا لسعد الحريري. ولئن كان رئيس الوزراء الأسبق نجيب ميقاتي الأكثر ترجيحاً للتكليف إلا أنه قد يعتذر عن ذلك ما لم يلبّ الرئيس ميشال عون وتياره الوطني الحر شروطا مسبقة.

بيروت - كشفت مصادر سياسية لبنانية أن رئيس الوزراء الأسبق نجيب ميقاتي ليس متحمسا في حال تكليفه لتشكيل حكومة جديدة، مؤكدا أنه وضع شروطا على رئيس الجمهورية ميشال عون إن لم يقبل بها سيعتذر عن التكليف.

وأكدت المصادر في تصريح لـ "العرب" أن السلطات الفرنسية تدعم ميقاتي ورفعت سيف العقوبات عن شخصيات منها عن كي تضعف من أجل تكليفه والدفع باتجاه أن تتشكل الحكومة الجديدة قبل الرابع من أغسطس، ذكرى تفجير مرفأ بيروت.

وأجمع رؤساء الحكومات السابقون في لبنان على دعم تكليف ميقاتي وفق الشروط التي حددها لتشكيل الحكومة، من دون أن يعرف ما إذا كان الرئيس عون ورئيس التيار الحر جبران باسيل سيوافقان على شروط ميقاتي.

وقرر رؤساء الحكومات السابقون سعد الحريري وفؤاد السنيورة وتمام سلام ونجيب ميقاتي نفسه دعم ترشيح الأخير. وشددوا في بيان بعد اجتماع عددهم الأربعة وتلاه السنيورة على ضرورة تشكيل الحكومة استنادا إلى الأصول الدستورية، في إشارة إلى دعم ميقاتي في الشروط التي وضعها من أجل القبول بتشكيل الحكومة.



وتقول مصادر سياسية إن شروط ميقاتي للقبول بتشكيل الحكومة هي نفسها التي تمسك بها الحريري في تشكيل حكومته وأدت في نهاية المطاف إلى اعتذاره.

ويشير هؤلاء إلى أن طرح اسم ميقاتي اقترن بسلسلة شروط تختص بعدم القبول بالزول تحت السقف الذي أرساه الحريري قبل اعتذاره حينما

## التعليم في السودان ورقة إخوانية تزيد من الخلافات بين القوى السياسية

رئيس الحكومة في اختيار الوزراء وفقا لما يراه مناسباً، وغياب المجلس التشريعي الذي من المفترض أن يجيز ترشيح رئيس الحكومة، لذلك بات اختيار الوزراء بيد القوى السياسية والحركات المسلحة التي وضعت حموك بين خيارات قد لا يقنع بها كلها.

وأشار الدومة في تصريح لـ "العرب" إلى أن بعض الحركات والأحزاب قدمت مرشحا واحدا فقط وكان على حموك القبول به عند تشكيل الحكومة ملثما هو الحال في منصب وزير المالية جبريل إبراهيم الذي رشحته حركة العدل

والمساواة منفردا. وتكمن الأزمة في اختراق عدد كبير من القوى الثورية التي تقدم ترشيحاتها حاليا ومفترض أن تمارس ضغوطا لسد الفراغ في وزارة التعليم، لأن نظام البشير حينما أدرك أن سقوطه اقترب عمد إلى تعيين موالين له في الأحزاب والنقابات والاتحادات الأهلية والمنظمات الحقوقية، وبعض هؤلاء يتصدرون العمل السياسي ويدفعون لاستمرار غرس أفكارهم في عقول الطلاب من خلال دعم استمرار الفراغ الحالي.

وذهب متابعون إلى التأكيد على أن الإهتمام بقضية التعليم في السودان يتلأسئ أمام صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما انعكس سلبا على انتظام العملية التعليمية في المدارس والجامعات السودانية.

بالنسبة إلى الشهادة الثانوية على أنها إنجاز يستحق التقدير. ويرى مراقبون أن التعليم في السودان لم يتحسر من قبضة تنظيم الإخوان وأن المحاولة الوحيدة للتطوير جرى استهدافها بتحالف شمل طيفا واسعا من القوى السياسية والدينية دون أن تكون هناك قدرة للأحزاب المحسوبة على الثورة للفصل بين مصالحها وبين أهمية تحرير عقول الطلاب بما يدعم هدفهم في بناء دولة مدنية تقطع مع رواهب الدولة الدينية.

كما أن الوضع في السودان أكثر تعقيدا لأن قوى الشرق التي من المفترض أن تتوافق على الوزير الجديد ليس بمقدورها الوصول إلى مرشح توافقي مع اضطراب الأوضاع هناك.

وأضاف في تصريح لـ "العرب" أن أجبالا في مراحل التعليم المختلفة يمكن أن تكون ضحية الخلافات السياسية، وهناك أكثر من مخرج للحكومة يمكن أن تلجا إليه لسد الفراغ من خلال تعيين وزير لفترة مؤقتة إلى حين التوافق على مرشح جديد أو إتاحة الفرصة للوزير السابق لاستكمال ما بدأه من تطوير.

وأصدر حمود قرارا في مارس الماضي بتكليف تماضر الطريقي التي تشغل منصب وكيل الوزارة بتصريف مهام وزارة التربية والتعليم الاتحادية سدا للفراغ الدستوري لكن الصيغة المؤقتة أقيمت على هياكل نظام البشير في أهم الوزارات التي تخاطب الملايين من المواطنين، وجرى التعامل مع قدرة الوزارة على تمرير امتحانات نهاية العام

الخبرات لاتخاذ التعليم منصة للنهوض والبناء، وإجازة القوانين التي أشرف عليها، وبينها قانون التعليم العام، وقانون المركز القومي للمناهج والتدريب والتوجيه والبحوث.

وتسببت الخلافات بين قوى قادها حزب الأمة القومي من جهة، والحزب الشيوعي من جهة ثانية، في تجميد خطوات تطوير المناهج التي قادها التوم ورئيس المركز القومي للمناهج سابقا عمر الفرائي، وتدخلت الحسابات السياسية بين مكونات الثورة في تمرير توجهات استهدفت إزاحة فكر الإخوان الذي سيطر على العملية التعليمية.

والقئ التباين بظلاله على الرؤى الحديثة في التعليم لأن الوزير السابق حاول وضع السودان في مسار التعليم المرتكز على الأبحاث العلمية وليس التصورات الاجتماعية والدينية.

لكن ما يسمى بـ"الدولة العميقة" المخترقة لوزارة التعليم، وقوى ميمية محافظة رأت أن تطوير التعليم يخضع من رؤاها المنغلقة التي زرعتها الحركة الإسلامية في السودان لأكثر من 30 عاما قادت في النهاية إلى تجميد التطوير.

وتعد قضية المناهج التي أخذت في التصاعد أحد أهم المداخل التي حاولت قوى محسوبة على النظام البائد توظيفها لعلقة خطط عمل حكومة الثورة التي انحنت لطالب قوى عديدة، بعضها محسوب على الحركة الإسلامية، وشكلت

وسلمت منظمات المجتمع المدني وعدد من أساتذة الجامعات والمثقفين في السودان مذكرة أخيرا إلى حمود طالبت فيها بإعادة تسمية التوم وزيرا للتربية والتعليم، والذي شغل المنصب في أول حكومة للنهوض بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنحه الفرصة لاستكمال ما بدأه من إصلاحات في قطاع التعليم.

وطالبت المذكرة التي وقع عليها 29 من القوى المختلفة و20 شخصية بارزة، بإبعاد منصب وزير التربية عن المحاصصة، ونادت بإطلاق يد التوم لتكوين مجلس استشاري قوامه أصحاب

والمثقفين في السودان مذكرة أخيرا إلى حمود طالبت فيها بإعادة تسمية التوم وزيرا للتربية والتعليم، والذي شغل المنصب في أول حكومة للنهوض بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنحه الفرصة لاستكمال ما بدأه من إصلاحات في قطاع التعليم.

وطالبت المذكرة التي وقع عليها 29 من القوى المختلفة و20 شخصية بارزة، بإبعاد منصب وزير التربية عن المحاصصة، ونادت بإطلاق يد التوم لتكوين مجلس استشاري قوامه أصحاب

والمثقفين في السودان مذكرة أخيرا إلى حمود طالبت فيها بإعادة تسمية التوم وزيرا للتربية والتعليم، والذي شغل المنصب في أول حكومة للنهوض بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنحه الفرصة لاستكمال ما بدأه من إصلاحات في قطاع التعليم.

والمثقفين في السودان مذكرة أخيرا إلى حمود طالبت فيها بإعادة تسمية التوم وزيرا للتربية والتعليم، والذي شغل المنصب في أول حكومة للنهوض بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنحه الفرصة لاستكمال ما بدأه من إصلاحات في قطاع التعليم.

وطالبت المذكرة التي وقع عليها 29 من القوى المختلفة و20 شخصية بارزة، بإبعاد منصب وزير التربية عن المحاصصة، ونادت بإطلاق يد التوم لتكوين مجلس استشاري قوامه أصحاب

والمثقفين في السودان مذكرة أخيرا إلى حمود طالبت فيها بإعادة تسمية التوم وزيرا للتربية والتعليم، والذي شغل المنصب في أول حكومة للنهوض بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنحه الفرصة لاستكمال ما بدأه من إصلاحات في قطاع التعليم.

وطالبت المذكرة التي وقع عليها 29 من القوى المختلفة و20 شخصية بارزة، بإبعاد منصب وزير التربية عن المحاصصة، ونادت بإطلاق يد التوم لتكوين مجلس استشاري قوامه أصحاب

والمثقفين في السودان مذكرة أخيرا إلى حمود طالبت فيها بإعادة تسمية التوم وزيرا للتربية والتعليم، والذي شغل المنصب في أول حكومة للنهوض بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنحه الفرصة لاستكمال ما بدأه من إصلاحات في قطاع التعليم.

والمثقفين في السودان مذكرة أخيرا إلى حمود طالبت فيها بإعادة تسمية التوم وزيرا للتربية والتعليم، والذي شغل المنصب في أول حكومة للنهوض بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنحه الفرصة لاستكمال ما بدأه من إصلاحات في قطاع التعليم.

وطالبت المذكرة التي وقع عليها 29 من القوى المختلفة و20 شخصية بارزة، بإبعاد منصب وزير التربية عن المحاصصة، ونادت بإطلاق يد التوم لتكوين مجلس استشاري قوامه أصحاب

والمثقفين في السودان مذكرة أخيرا إلى حمود طالبت فيها بإعادة تسمية التوم وزيرا للتربية والتعليم، والذي شغل المنصب في أول حكومة للنهوض بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنحه الفرصة لاستكمال ما بدأه من إصلاحات في قطاع التعليم.

وطالبت المذكرة التي وقع عليها 29 من القوى المختلفة و20 شخصية بارزة، بإبعاد منصب وزير التربية عن المحاصصة، ونادت بإطلاق يد التوم لتكوين مجلس استشاري قوامه أصحاب

والمثقفين في السودان مذكرة أخيرا إلى حمود طالبت فيها بإعادة تسمية التوم وزيرا للتربية والتعليم، والذي شغل المنصب في أول حكومة للنهوض بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر حسن البشير، ومنحه الفرصة لاستكمال ما بدأه من إصلاحات في قطاع التعليم.